

العملات الرقمية في الجزائر: بين الموقف الاحترازي والتحول الرقمي

Digital currencies in Algeria: Between Precautionary Stance and Digital Transformation

مزاجة تواتية

مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، touatia.mezaga@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2025/08/16

تاريخ القبول: 2025/10/18

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل التحولات العالمية في سوق العملات الرقمية، وموقف الجزائر منها. توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تتبنى سياسة صارمة تجرم التعامل بالعملات الرقمية الافتراضية (وفقا للقانون 10-25)، مدفوعة بمخاوف مرتبطة بالسيادة النقدية ومكافحة الجرائم المالية؛ لا سيما في ظل تصنيفها كدولة عالية المخاطر وفق مؤشر بازل. وبينما يبدو هذا الموقف منطقيا في الأجل القصير، نظرا لضعف البنية التحتية التنظيمية والتقنية، إلا أنه قد يعيق الابتكار الرقمي ويبعد الاقتصاد الوطني عن التطورات المالية العالمية. وعليه، تقترح الدراسة أن تتبنى الجزائر سياسة تنظيمية تدريجية، مع الإسراع في إصدار عملة رقمية وطنية، وتعزيز البنية التحتية و برامج التوعية لضمان مواكبة أمانة لهذه التطورات العالمية.

الكلمات المفتاحية: العملات الرقمية، العملات الافتراضية، العملات الرقمية للبنوك المركزية، التحول الرقمي.

تصنيف JEL: E4، G2

Abstract:

This research paper aims to analyze global transformations in the digital currency market and Algeria's position on the matter. The study concluded that Algeria adopts a strict policy criminalizing dealings with virtual digital currencies (according to Law 25-10), driven by concerns related to monetary sovereignty and combating financial crimes, especially given its classification as a high-risk country according to the Basel Index. While this stance seems reasonable in the short term, due to weak regulatory and technical infrastructure, it may hinder digital innovation and distance the national economy from global financial developments. Accordingly, the study suggests that Algeria adopt a gradual regulatory policy, expedite the issuance of a national digital currency, and strengthen infrastructure and awareness programs to ensure safe adaptation to these global developments.

Key Words: Digital Currencies, Virtual Currencies, Central bank digital currencies, digital transformation.**JEL Classification:** E4، G2

شهد العقد الأخير تطوراً هائلاً في مجال التكنولوجيا المالية، مما أثر بشكل كبير على النظام المالي وأدى إلى ظهور خدمات مالية مبتكرة وأنظمة دفع متطورة، ومن نتائج هذا التطور ظهور العملات الرقمية، وهي أموال قابلة للبرمجة وتوجد بشكل إلكتروني بالكامل دون الحاجة إلى أدوات مادية مثل النقود أو الشيكات، يمكن الوصول إليها عبر أجهزة إلكترونية مختلفة واستخدامها في المعاملات المالية بسهولة وسرعة، خاصة في المعاملات بعيدة المدى.

تبنى الجزائر موقفاً صارماً للغاية تجاه العملات الرقمية الافتراضية على المستوى العالمي. وقد شكل إصدار القانون رقم 10-25 منعطفاً حاسماً في سياسة البلاد تجاه الأصول الرقمية؛ حيث انتقلت من حظر عام وغير محدد إلى تجريم شامل ومفصل لكافة أنشطة العملات الافتراضية. ينص هذا القانون بوضوح على منع أي تعاملات تتعلق بالعملات الافتراضية، بما في ذلك امتلاكها، أو تداولها، أو تعدينها، أو تخزينها، أو الترويج لها. كما يشمل الحظر تقديم أو تشغيل خدمات المحافظ الرقمية، سواء أكانت عبر الإنترنت أو داخل البلاد، وكذلك أي خدمات مماثلة تقدم من خارج الجزائر إذا كانت متاحة للمقيمين فيها. هذا الواقع القانوني يدفع إلى التساؤل: هل يشكل التجريم القانوني للعملات الرقمية في الجزائر استجابة رشيدة لمخاطرها المحتملة على القطاع المصرفي والاقتصادي، أم أنه موقف احترازي مبالغ فيه يعيق مسار التحول الرقمي؟

وعليه، تفترض الدراسة أن التجريم القانوني للعملات الرقمية الافتراضية في الجزائر يمثل استجابة لمخاطرها الفعلية، وفي نفس الوقت، يتسم بالتشدد المفرط، وغير مدعوم بتحليل دقيق للمخاطر مقابل الفرض.

1.1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الاقتصادية والقانونية للعملات الرقمية وتأثيرها على النظام المالي العالمي، مع تحليل الواقع الدولي في هذا المجال. كما تركز على تشخيص جاهزية الجزائر في مواكبة هذه التحولات، من خلال تقييم البنية التحتية الرقمية والإطار التشريعي والمخاطر الاقتصادية المحتملة، والبحث في مدى ملائمة الحظر القانوني للعملات الافتراضية في الجزائر، وأثار هذا القرار على مسار التحول الرقمي للاقتصاد الوطني في ظل التحديات الأمنية والمالية التي تفرزها هذه التقنيات الناشئة.

2.1. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لرصد خصائص العملات الرقمية وفهم تأثيراتها الاقتصادية والقانونية على المعاملات المالية، مع استخدام المنهج التحليلي لتقييم وتحليل انتشارها واستشراف مستقبلها في ضوء المعطيات الرقمية والتنظيمية الحالية.

2. العملات الرقمية وأثرها على المعاملات المالية

مع التقدم التكنولوجي، ظهرت العملات الرقمية كبديل افتراضي للعملات التقليدية، حيث تحتفظ بنفس الوظائف المالية رغم عدم وجودها مادياً (الخوري، 2021، صفحة 65). ولا تقتصر هذه العملات على كونها مجرد وسيلة دفع حديثة، بل تمثل شكلاً جديداً للأموال يعيد تشكيل المفاهيم النقدية التقليدية ويُحدث تحولاً جذرياً في هيكل المنظومة المالية العالمية (Wu & Zhu, 2024, p. 15).

1.2 العملات الرقمية: مفهوم، أنواع، وخصائص

تمثل العملة الرقمية تطورا حديثا للنقود في العصر الرقمي، حيث تختلف عن العملات التقليدية بوجودها بشكل إلكتروني بحت، مما يغير طريقة التعامل المالي في الاقتصاد الحديث (Vantage, 2025). سنتناول فيما يلي مفهومها، وأنواعها حسب الوظائف والتقنيات المستخدمة.

1.1.2 تعرف العملات الرقمية:

تعرف العملات الرقمية بأنها أموال غير ملموسة تدار وتتداول عبر الإنترنت، ويمكن استخدامها للشراء أو دفع ثمن الخدمات كما هو الحال مع العملات التقليدية، كما تستخدم أحيانا ضمن مجتمعات رقمية محدودة مثل منصات الألعاب ومواقع التواصل الاجتماعي (Sabry, 2021, p. 4).

ومن منظور تقني، يمكن تعريفها بأنها أنظمة دفع إلكترونية تعتمد على برامج حاسوبية لإدارة عروض العملات الرقمية وتسهيل التحويلات بين المستخدمين دون الكشف عن هويتهم، وذلك دون تدخل البنوك المركزية أو جهات رسمية. تعمل هذه العملات بطريقة لامركزية، حيث تتم المعاملات مباشرة بين الأفراد (نظام الند للند) دون الحاجة إلى وسيط (Melki & Melki, 2022, p. 3). كما عرفتها المفوضية الأوروبية، بأنها قيمة مخزنة إلكترونيا، كتلك الموجودة في البطاقات أو ذاكرة الحاسوب، والتي تقبل كوسيلة دفع من قبل جهات متعددة.

أما من الناحية التنظيمية، فقد عرفت مجموعة العمل المالي (FATF) العملات الرقمية بأنها تمثيل رقمي إما للعملة الافتراضية (غير قانونية) أو النقود الإلكترونية (قانونية). مع شيوع استخدام مصطلح "العملة الافتراضية" للإشارة إليها في العديد من الأدبيات.

واستنادا إلى هذه التعريفات، تمثل العملات الرقمية بديلا رقميا للعملات الورقية التقليدية، حيث تحل الرموز الإلكترونية محل النقود المادية، وقد تصدر عن جهات رسمية في الدولة كما في حالة النقود الرقمية للبنك المركزي، أو قد تكون غير رسمية يصدرها أطراف خاصون. وتؤدي جميع وظائف العملات الورقية.

2.1.2 أنواع وخصائص العملات الرقمية:

هناك نوعان رئيسيان من العملات الرقمية، عملات رقمية رسمية وأخرى تجارية افتراضية (الخوري، 2021، صفحة 68). فالعملات الرقمية الرسمية (CBDCs) تصدرها البنوك المركزية أو الجهات النقدية الرسمية، وتتمتع بغطاء قانوني وضمان حكومي، مما يعزز ثقة المستخدمين، ويتم تداولها عبر أنظمة الدفع الإلكترونية كبديل رقمي للعملات التقليدية.

أما العملات الرقمية الافتراضية، فهي عملات يتم تداولها في بيئات افتراضية، سواء ضمن مجتمعات محددة أو مفتوحة. تعتمد آلية إصدارها وتداولها على تقنيات التشفير، ولا تخضع لإشراف البنوك المركزية أو أي جهة تنظيمية. يتم إدارتها ومراقبتها بشكل كامل من قبل مطوريها، دون أن تفرض أي التزامات قانونية أو مالية على أي جهة (حمادنه، 2025، صفحة 52، 25). وتنقسم بدورها إلى عملات مشفرة وعملات مستقرة.

الشكل 1: العملات الرقمية الافتراضية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على (الخوري، 2021، صفحة 95)

يظهر الجدول رقم (1) الفروقات الأساسية بين مختلف أنواع العملات الرقمية (Sabry, 2021, p. 46). نستكشف ما يميز بين هذه العملات عن بعضها البعض.

الجدول 1: خصائص العملات الرقمية

العملات الرقمية الرسمية CBDC	العملات الرقمية الافتراضية		خصائص
	العملات المستقرة Stablecoins	العملات المشفرة Cryptocurrency	
مدعومة من البنك المركزي (السلطة الرسمية).	قيمتها مربوطة بوحدة أو أكثر من العملات (الدولار الأمريكي، وكذلك اليورو) بنسبة ثابتة. واحد لواحد مع العملة المرجعية	غير مدعومة من قبل سلطة، ولكنها تحدد بقرار وقبول في الاقتصاد الحقيقي...	القيمة
مركزية، حيث تصدرها وتنظمها البنوك المركزية.	معاملاتها لا تزال تمر عبر النظام المصرفي أو مؤسسات مالية وسيطة.	لامركزية، تعتمد على المعاملات المباشرة بين الأفراد دون وسيط.	المركزية
أنواع مختلفة من التقنيات	تستخدم أنواعا مختلفة من التقنيات البلوكشين إثيريوم.	تعتمد على تقنية البلوكشين (مثل البيتكوين).	التقنية
مخاطر منخفضة، لأنها مدعومة من البنك المركزي.	يجب أن يعكس مقدار العملة المستخدمة كغطاء للعملة المستقرة المعروض المتداول منها. عبر البنوك أو المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم.	يتم استخدام التشفير لتأمين المعاملات، والتحكم في إنشاء وحدات جديدة..	تأمين المعاملات
تقلب منخفض جدا (مماثل للعملة المرجعية).	تقلب منخفض مقارنة بالعملة المرجعية.	تقلب عالي جدا.	التقلب
مدعومة بشكل كامل من السلطات العامة	أقل تحت التدقيق.	أقل تحت التدقيق مقارنة بالعملات المشفرة ولكنها تخضع للتنظيم	موقف السلطات العامة

المصدر: (De Witte, 2021)

2.2 أثر العملات الرقمية على النظام المالي والقطاع المصرفي

أدت العملات الرقمية (سواء الحكومية أو الخاصة) إلى تغييرات عميقة في القطاع المالي، مصحوبة بفرص إيجابية وتحديات محتملة. ومع إمكاناتها الواعدة، أصبحت هذه العملات مصدرا للمخاطر المالية، مما يستدعي تحليلا دقيقاً لتداعياتها؛ إذ تعتمد حدة هذه المخاطر على هيكلتها والضوابط التشريعية المطبقة عليها.

1.2.2 الفوائد المحتملة للعملات الرقمية على النظام المالي والقطاع المصرفي

■ الشمول المالي والمراقبة:

تسمح العملات الرقمية بإجراء المعاملات دون الحاجة إلى بنوك تقليدية، مما يعزز الشمول المالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة الرقمية لهذه العملات تترك سجلا واضحا يمكن تتبعه، مما يسهل على السلطات مراقبة المعاملات ومكافحة الأنشطة غير المشروعة مثل غسل الأموال والتهرب الضريبي والجرائم المالية الأخرى، ويجعل النظام المالي أكثر شمولاً وشفافية في الوقت نفسه.

■ تحسين كفاءة أنظمة الدفع:

يتحقق تحسين كفاءة أنظمة الدفع باستخدام العملات الرقمية من خلال الاعتماد على تقنية الدفاتر الموزعة، التي توفر تحويلات آمنة وسريعة دون الحاجة إلى وسيط مركزي، حيث تتيح هذه الأنظمة للمستخدمين إجراء المعاملات بشكل مباشر عبر الشبكة، مما يخفض التكاليف ويرفع مستويات السرعة والأمان. بالإضافة إلى ذلك، تساعد هذه التقنية البنوك في جعل المعاملات فورية، وتقليل النفقات، وتعزيز الحماية من خلال تتبع مسارات الدفع بدقة.

■ وصول فعال عبر الحدود:

تسهل هذه العملات المدفوعات العابرة للحدود، مما يجعلها أسرع وأقل تكلفة؛ بفضل طبيعتها اللامركزية وعدم التمييز بين المستخدمين حسب الموقع الجغرافي، مما يسهل نقل القيمة عالمياً في الوقت الفعلي.

■ خصوصية البيانات:

تولي الخصوصية أولوية كبرى في القطاع المصرفي، خاصة مع تزايد مخاطر استغلال البيانات في الجرائم الإلكترونية. قد تعزز العملات الرقمية الخصوصية من خلال معاملات آمنة دون كشف البيانات، لكنها قد تضعف الرقابة المصرفية إذا اسيء استخدامها لخرق القوانين. لذا، فإن الموازنة بين حماية البيانات والتزام بالتنظيمات تظل تحدياً رئيسياً (Jakšić, Todorović, & Matić, 2023, pp. 486-487).

2.2.2 المخاطر المحتملة للعملات الرقمية على النظام المالي والقطاع المصرفي

شأنها شأن أي ابتكار تكنولوجي جديد وفعال، تحمل العملات الرقمية إمكانات واعدة، إلا أنها تواجه في المقابل تحديات ومخاطر كبيرة لا يمكن إغفالها (عزاوي، 2025).

■ المخاطر على الوسطاء الماليين:

أحدثت العملات الرقمية تغييراً جذرياً في القطاع المصرفي، حيث وفرت وسائل جديدة لتحويل الأموال دون الحاجة إلى وساطة البنوك. وقد يقلل هذا من دور البنوك التجارية ويؤثر على أرباحها وقدرتها على التمويل. كما أن ظهور العملات الرقمية للبنوك المركزية قد يغير آلية إصدار النقود، مما قد يحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع. بالإضافة إلى ذلك، فإن مزايا العملات الرقمية مثل السرعة وانخفاض التكاليف تدفع البنوك إلى تبني تقنيات جديدة مثل "البلوكشين" لتحديث أنظمتها (Liu, 2024, p. 231).

■ المخاطر الاقتصادية والمالية:

قد يؤدي التصميم غير الفعال للعملات الرقمية إلى تفاقم الصدمات الاقتصادية، خاصة مع استخدامها الكبير من قبل المستثمرين الأجانب، مما يؤثر على أسعار الصرف والظروف المالية. كما تزيد هذه العملات من خطر سحب الودائع البنكية بسرعة أثناء الأزمات بسبب سيولتها العالية، مما قد يعمق الأزمات المالية إذا فشلت البنوك المركزية في السيطرة على تدفقاتها.

■ المخاطر القانونية والتنظيمية:

لضمان تبني العملات الرقمية (كالعملات المشفرة) بشكل آمن، يجب وضع إطار تنظيمي محكم وتفعيل دور البنوك المركزية، بعيدا عن الهيمنة الحالية للقطاع الخاص. فبينما حظرت بعض الدول العملات المشفرة، سعت أخرى إلى تنظيمها، لكن القوانين غير المكتملة تظل عقبة أمام دمجها الكامل في النظام المصرفي (Jakić, Todorović, 2023, pp. 488-489-490).

3. الوضع الراهن ومستقبل العملات الرقمية في العالم

يشمل واقع التعامل بالعملات الرقمية عدة عوامل مؤثرة، مثل حجم التداول، ونمط التعاملات وفقا لنوع العملة، بالإضافة إلى الأنظمة المتبعة في مختلف الدول، والظروف الاقتصادية السائدة، وأحوال البورصات، وغيرها من العوامل التي قد تشجع أو تعيق استخدام هذه العملات (يحي محمد، 2021، صفحة 136).

1.3 واقع العملات الرقمية الافتراضية في العالم

ارتأينا سابقا أن العملات الافتراضية تشمل كلا من العملات الرقمية المشفرة والعملات المستقرة، فيما يلي واقع هذه العملات في العالم وتطوراتها.

1.1.3 العملات الرقمية المشفرة

حسبما ورد في التقرير Triple-A لسنة 2024، أن حوالي 6.8% من سكان العالم يمتلكون عملات مشفرة، وهو ما يعادل 562 مليون شخص، مع تسجيل نمو ملحوظ بنسبة 33% مقارنة بعام 2023 الذي بلغ فيه عدد المالكين 420 مليوناً. وتبرز الفئة العمرية من 24 إلى 35 عاما كأكثر الفئات امتلاكاً للعملات الرقمية بنسبة 34%. أما على المستوى الجغرافي، فإن الإمارات العربية المتحدة تحتل الصدارة عالمياً في نسبة حيازة العملات المشفرة، حيث تصل النسبة إلى 25.3% من سكانها.

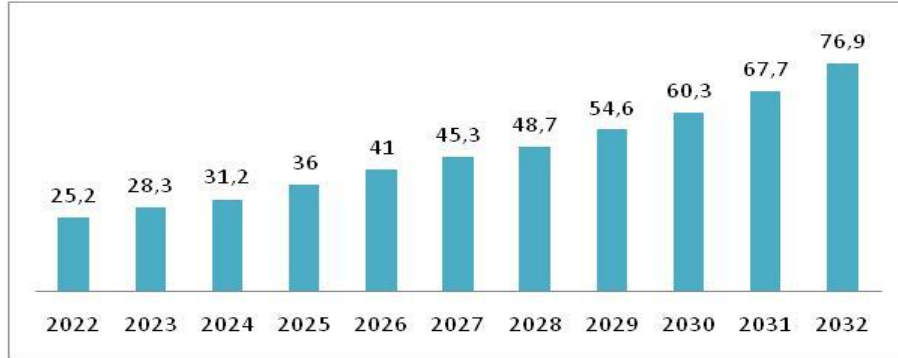
الشكل 2: نظرة على ملكية العملات الرقمية المشفرة العالمية في عام 2024



المصدر: (Triple-A, 2024, p. 3)

شهد سوق العملات الرقمية المشفرة نموا كبيرا، حيث بلغت إيراداته 25.2 مليار دولار في عام 2022، بمعدل نمو سنوي مركب 12.13%، ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة لتصل إلى 76.9 مليار دولار في عام 2032 (الشكل رقم 3)، تعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة والاعتماد الواسع على العملات الرقمية المشفرة عالميا، دون أي مؤشرات على التباطؤ.

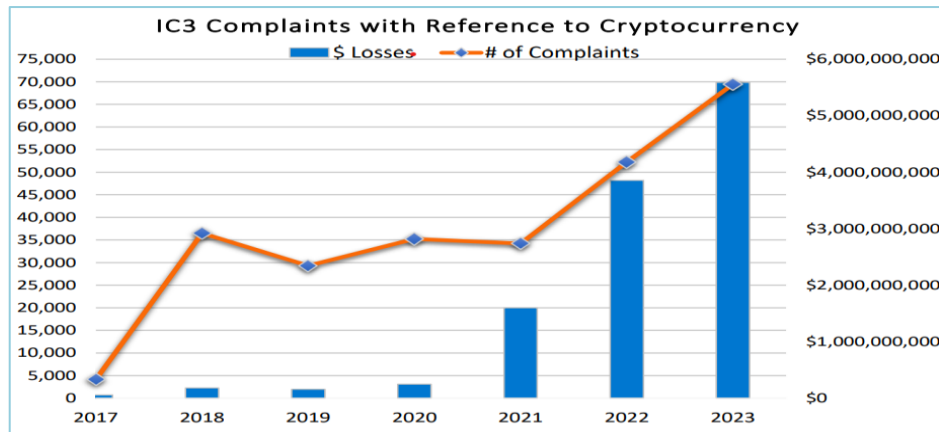
الشكل 3: إيرادات سوق العملات الرقمية المشفرة



المصدر: (Pangarkar, 2025)

ووفقا لتقرير Crypto.com، أدى البيتكوين والإيثريوم دورا أساسيا في تعزيز انتشار العملات المشفرة خلال عام 2023؛ حيث ارتفع عدد حاملي البيتكوين من 222 مليوناً في يناير 2023 إلى 296 مليوناً في ديسمبر 2023، بنسبة نمو بلغت 33%. أما الإيثريوم، فارتفع عدد حامليها من 89 مليوناً إلى 124 مليوناً خلال الفترة نفسها، بنسبة نمو بلغت 39% (Crypto.com, 2023). من ناحية أخرى، يؤدي إصدار وتداول العملات الرقمية المشفرة عبر الإنترنت إلى نقل مسؤولية حماية الأموال من البنوك والجهات الرسمية إلى المستخدم نفسه (عابد، 2024، صفحة 15).

الشكل 4: الخسائر والشكاوى الناجمة عن جرائم العملات المشفرة من عمليات الاحتيال



المصدر: (Nordwall, 2023, p. 5)

كشف تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) لعام 2023 عن قفزة كبيرة في الخسائر المالية الناجمة عن احتيال العملات المشفرة، حيث ارتفعت بنسبة 53% مقارنة بالعام 2022، لتشكّل أكثر من نصف إجمالي خسائر الاحتيال الإلكتروني. وجاء هذا الارتفاع رغم التعافي النسبي لسوق العملات الرقمية بعد انهيار منصات كبرى مثل "FTX" و"Celsius" و"Terraform Labs". بينما سجل الاحتيال الاستثماري أعلى قيمة للخسائر، حيث بلغت نحو 4.57 مليار دولار، مسجلا ارتفاعا قدره 38%. وكانت الفئة العمرية الأكثر تعرضا لهذه الجرائم تتراوح بين 30 و49 عاماً، بينما خسر كبار السن (60 عاماً فأكثر) أكثر من 1.6 مليار دولار. وأشار مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى أن الأرقام

الفعلية قد تفوق المعلن عنها بسبب نقص الإبلاغ، محذرا من تطور وتزايد تعقيد أساليب هذه الجرائم (Binder, 2024).

2.1.3 واقع العملات المستقرة في العالم

شهدت العملات المستقرة نموا سريعا من 2 مليار دولار عام 2019 إلى 137 مليار سنة 2022، ورغم تراجعها مؤقتا إلى 126 مليار دولار عام 2023 بسبب أزمات مثل انهيار (TerraUSD)، إلا أن التوقعات تشير إلى أنها سترتفع إلى 208 مليار دولار أمريكي سنة 2025، كما يبينه الشكل رقم (5). وقد يعكس هذا النمو المتسارع تزايد الاعتماد عليها في المعاملات والاستثمارات، مع توقعات بمواصلة الصعود مدعومة بتحول الاقتصاد العالمي نحو الرقمنة. الشكل 5: متوسط المعروض من العملات الرقمية المستقرة المتداولة عبر جميع العملات المستقرة



المصدر: (TreasurUp, 2025)

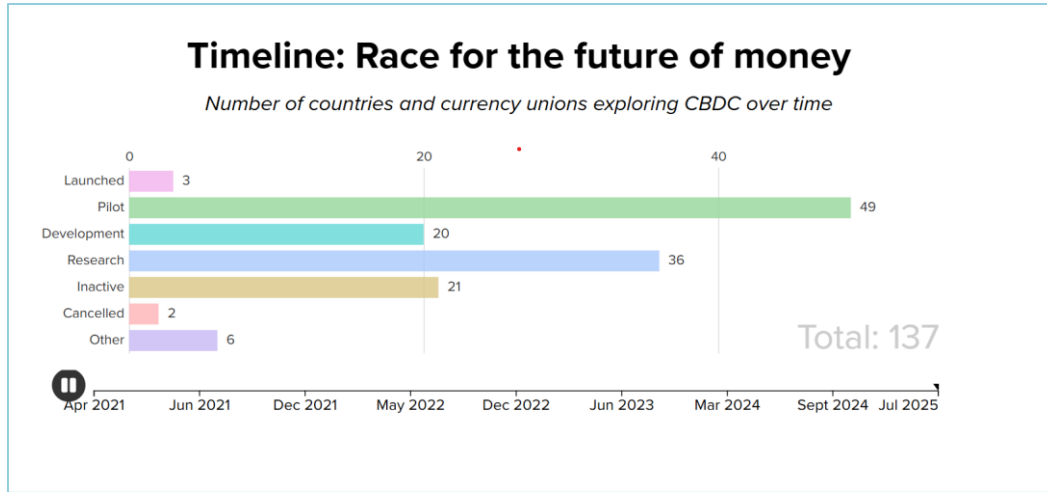
لكن في المقابل، تبدي الحكومات مخاوف متزايدة من هذه العملات، خاصة لدورها المحتمل في تسريع هروب رؤوس الأموال خلال الأزمات المالية، كما حدث أثناء أزمة (TerraUSD)، ما يهدد استقرار الأسواق الناشئة. وتتضاعف هذه المخاوف مع وجود مخاطر أخرى، مثل غياب التنظيم الواضح وتأثيرها على السياسات النقدية للدول (الخوري، 2021، صفحة 83).

ومن الناحية التنظيمية، اختلفت مواقف التشريعات الوطنية في العديد من الدول تجاه العملات الافتراضية، فبعض الدول مثل الكويت اختارت حظرها دون فرض عقوبات، في حين اتخذت دول أخرى مثل الجزائر إجراءات أكثر صرامة بتجريمها وفرض عقوبات جزائية. على الجانب الآخر، هناك دول مثل ألمانيا قامت بتنظيم هذه العملات وإضفاء الشرعية عليها (فتحي الأدهم، 2023، صفحة 90).

2.3 واقع العملات الرقمية للبنوك المركزية

في ظل الزخم العالمي لإصدار العملات الرقمية، ظهر اهتمام كبير من قبل البنوك المركزية بنوع آخر من العملات الرقمية يتمثل في العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية. ونظرا للمكاسب الكبيرة المتوقعة لهذه العملات، تسعى العديد من البنوك المركزية إلى دراسة الفرص التي توفرها وفق أطر تشاركية متعددة مع البنوك المركزية الأخرى، ومراكز الأبحاث، وخبراء الصناعة، والتقنيين، والأكاديميين؛ بهدف التقييم الدقيق لتلك المكاسب، وكذلك التحوط ضد أية مخاطر محتملة (سائر احمد، 2023، صفحة 34). إليك أحدث الإحصائيات والتطورات حتى منتصف عام 2024 وفقا لتقارير صندوق النقد الدولي (IMF) وبنك التسويات الدولية (BIS):

الشكل 6: عدد الدول والاتحادات النقدية المهتمة بالعملية الرقمية للبنك المركزي

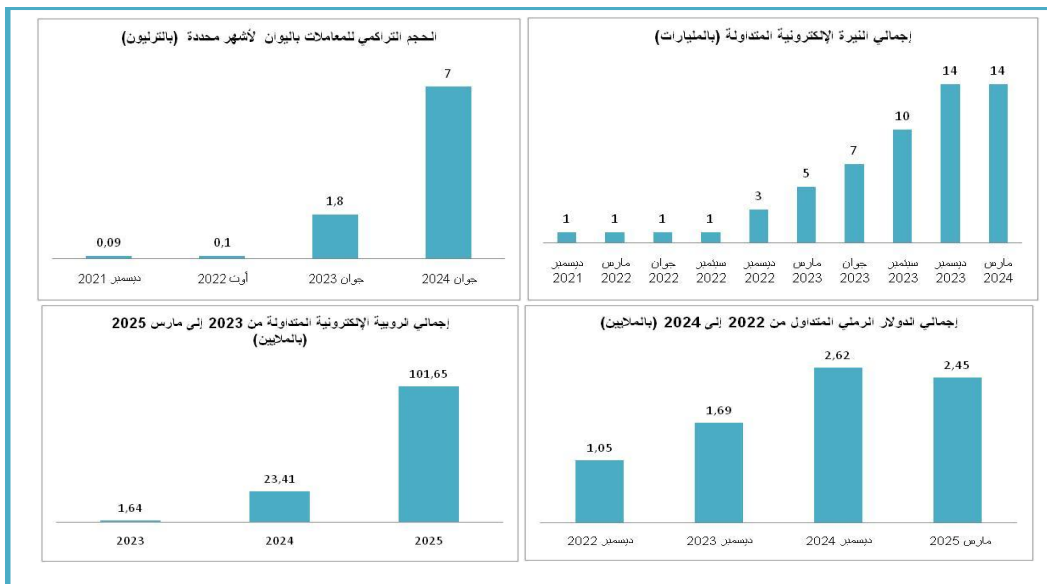


المصدر: (Atlantic council, 2025)

يظهر الشكل (6) أن 49 دولة في المرحلة التجريب للعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)- وهي المرحلة الأكثر انتشاراً- بينما 36 دولة في مرحلة البحث، و20 دولة في مرحلة التطوير. في المقابل، هناك 21 دولة غير نشطة، ودولتان ألغتا المشروع، و6 دول ضمن فئة أخرى، وعليه، نلاحظ اتجاه عالمياً قوياً نحو استكشاف هذه العملات، مع انخفاض أعداد الدول كلما تقدمت في المراحل، مما يعكس النمط المعتاد في تبني التقنيات الجديدة، بينما يشير قلة الإلغاءات إلى استمرار الاهتمام بهذا المجال.

إلى جانب ما سبق، تبرز عدة تجارب للبنوك المركزية التي أطلقت أو تدرس إصدار عملات رقمية، مثل "Sand Dollar" من البنك المركزي لجزر البهاما، و "eNaira" الصادر عن البنك المركزي النيجيري، بالإضافة إلى مشروع بنك الاحتياطي الهندي (قيد الدراسة)، واليوان الرقمي "e-CNY" الذي طوره بنك الشعب الصيني

الشكل 7: أهم النماذج العملات الرقمية للبنوك المركزية المتداولة



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على (Atlantic council, 2025)

وفقاً للبيانات الواردة في الشكل رقم (7)، تتصدر جزر البهاما المشهد بإطلاقها الدولار الرقمي في أكتوبر 2020 كأول عملة رقمية صادرة عن بنك مركزي. ثم لحقت بها نيجيريا في أكتوبر 2021 بإدخال النيرة الرقمية كأول عملة من نوعها في القارة الإفريقية. من جهة أخرى، أطلقت الصين تجاربها على "اليوان الرقمي" منذ عام 2019، وبلغت قيمة

معاملاته 7 تريليون يوان حتى شهر جوان 2024. وفي الهند، شهدت الروبية الرقمية ارتفاعا ملحوظا في حجم المعاملات بنسبة 33%، مسجلة 10.16 مليار روبية بحلول مارس 2025. والجدير بالذكر أن هذه المشاريع تتبع إستراتيجية تدريجية تركز على ضمان الأمان وتعزيز الكفاءة في تنفيذ عملات البنوك المركزية الرقمية (Atlantntic council, 2025).

4. تحليل واقع و أفاق العملات الرقمية في الجزائر

شهدنا فيما سبق تطورا ملحوظا في استخدام العملات الرقمية، حيث أصبحت جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الرقمي العالمي، ورغم هذا الانتشار الواسع، لا تزال تواجه تحديات في العديد من الدول، ومنها الجزائر. سنناقش فيما يلي مستقبل العملات الرقمية في الجزائر من منظور رقمي وقانوني، مع تحليل شامل للوضع الراهن.

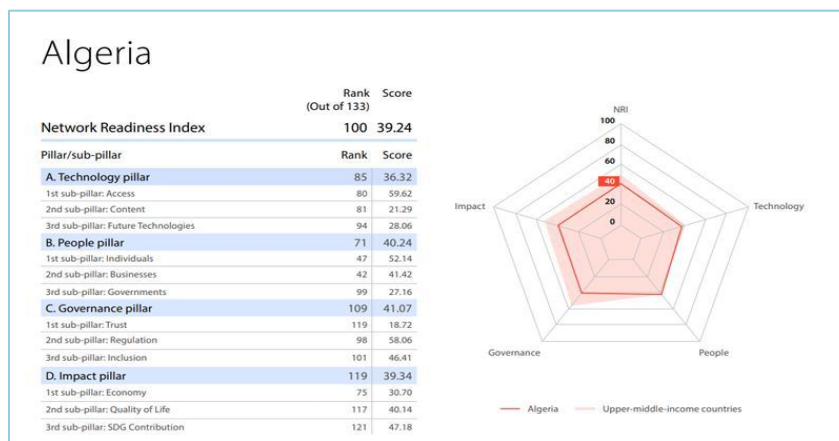
1.4 تقييم جاهزية الجزائر للعملات الرقمية

في ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبحت العملات الرقمية أحد أبرز محركات الاقتصاد العالمي. وبينما تشهد الدول المتقدمة تبنيًا متزايدًا لهذه التقنيات، تسعى المؤسسات المالية الجزائرية جاهدة لمواكبة هذا التوجه من خلال توظيف الاقتصاد الرقمي لتحسين تجربة المستخدمين، وزيادة كفاءة العمليات التشغيلية، والتكيف مع متطلبات السوق المتغيرة. لكن يبقى التحدي الرئيسي في مدى جاهزية البنية التحتية الرقمية والإطار القانوني في الجزائر لاستيعاب هذا التحول الجذري، مما يطرح تساؤلا جوهريا: هل تمتلك الجزائر المقومات التقنية والمؤسسية اللازمة لتحقيق نقلة نوعية في هذا المجال؟ (Almi, Hmaza, & Boucenna, 2025, p. 89).

1.1.4 البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية في الجزائر

في السنوات الأخيرة، اتخذت الجزائر خطوات مهمة نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي من خلال استراتيجيات وطنية ومبادرات حكومية ومشاركة القطاع الاقتصادي. ومع ذلك، لا يزال تحقيق اقتصاد رقمي فعال يواجه تحديات كبيرة، حيث توجد فجوة بين الأهداف المعلنة والتطبيق العملي، مما يتطلب جهودا منسقة وعملية من جميع الأطراف لسد هذه الفجوة (Djallal, 2025).

الشكل 8: مؤشر جاهزية الشبكة في الجزائر لسنة 2024



المصدر: (Dutta & Lanvin, 2024, p. 85)

تحتل الجزائر المرتبة 100 عالميا في مؤشر الجاهزية الرقمية، بحصولها على معدل 39.24%، مما يظهر تأخرها في مسيرة التحول الرقمي مقارنة بالعديد من الدول. ويبرز التقييم ضعفا ملحوظا في مجالي المحتوى الرقمي وتبني التقنيات المستقبلية، بينما يسجل أداء أفضل نسبيا في جانب الأفراد والشركات. أما في مجال الحوكمة الرقمية، فتظهر تحديات واضحة في مستويات الثقة والإدماج، حيث تحقق درجات منخفضة تبلغ 18.72 و 46.41 على التوالي. كما يبقى الأثر الرقمي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية محدودا، مما يتطلب تعزيزا كبيرا للبنية التحتية الرقمية،

وتحسين آليات الحوكمة، وزيادة الاستثمار في مجال التكنولوجيا. ويستخدم مؤشر الجاهزية الشبكية الرقمية، وخاصة ركيزة التكنولوجيا، لقياس قدرة الدول على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية (Dutta & Lanvin, 2024, p. 85).

الجدول 2: بيانات رئيسية حول ركائز التكنولوجيا في الجزائر لعام 2024

عناصر ركيزة التكنولوجيا	36,32	85
1- الوصول	59,62	80
تعريفات الهواتف المحمولة	61,80	72
أسعار الهواتف المحمولة	44,83	95
اشتراكات الإنترنت بالألياف الضوئية للمباني	35,74	49
عدد السكان المشمولين بشبكة الجيل الثالث على الأقل	80,64	79
عرض النطاق الترددي الدولي للإنترنت	76,86	35
الوصول إلى الإنترنت في المدارس	57,85	58
2. المحتوى	21,29	81
التزامات GitHub	1,40	108
تسجيل نطاقات الإنترنت	0,29	115
تطوير تطبيقات الهاتف المحمول	51,71	99
المنشورات العلمية في مجال الذكاء الاصطناعي	31,77	28
3. التقنيات المستقبلية	28,06	94
تبنى التقنيات الناشئة	49,76	80
الاستثمار في التقنيات الناشئة	34,00	83
كثافة استخدام الروبوتات	-	-
الإنفاق على برامج الحاسوب	0,42	129

المصدر: (Portulans Institute, 2024, p. 5)

جاءت الجزائر في المركز 85 عالميا في تصنيف التكنولوجيا لعام 2024، وهو ما يظهر محدودية البنية التحتية الرقمية على الرغم من بعض التقدم في مجالات مثل توسع شبكات الألياف البصرية وتقنية الجيل الرابع، إلى جانب ارتفاع الاستثمارات وتحسن الأداء في نشر الأبحاث العلمية في مجال الذكاء الاصطناعي وزيادة سعة الإنترنت (Ouahab & Koudjil, 2024, p. 2207).

يشكل الابتكار التكنولوجي دافعا رئيسيا لتطور النظم المالية الرقمية، حيث يؤدي تطوير تقنيات البلوكشين إلى تحسين كفاءة أنظمة الدفع وتعزيز خصائص الأمان والخصوصية. ويزداد هذا الأثر مع اندماج التقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، مما يفتح آفاقاً جديدة لأنظمة مالية مبتكرة (Liu, 2024, p. 235). في الواقع الجزائري، تكشف المؤشرات العالمية عن وضع متناقض في مجال الابتكار التكنولوجي. فبينما تحسن الترتيب الدولي للجزائر من المركز 125 إلى 115 خلال العقد الماضي، شهدت نفس الفترة تراجعاً ملحوظاً في قيمة مؤشر الابتكار الأساسي بـ 8.26 نقطة. هذا التناقض يضع الجزائر ضمن فئة الدول المتأخرة تكنولوجياً، حيث تحتل المركز 115 بين 132 دولة في التصنيف العالمي للابتكار.

الشكل 9: مؤشر الابتكار في الجزائر



المصدر: (Countryconomy.com, 2025)

تواجه البيئة التنظيمية في الجزائر تحديات جسيمة في تبني التقنيات المالية الحديثة. إذ تفتقر إلى:

- أطر تجريبية لاختبار حلول البلوكشين.
- مشاريع رائدة في العملات الرقمية للبنك المركزي.
- تشريعات داعمة للشركات الناشئة في هذا المجال (Mehraneh, 2025).
- كما تعاني المنظومة الأكاديمية من فجوة بين البحث النظري والتطبيق العملي، حيث تبقى معظم الدراسات حول هذه التقنيات حبيسة الأوراق البحثية دون ترجمة عملية (Taghastian, 2024).

2.1.4 الوضع القانوني والتنظيمي الحالي للعملات الرقمية في الجزائر

■ حظر شامل على التعامل بالعملات الافتراضية:

على الرغم من أن العملات الرقمية تشمل طيفا واسعا من الأصول النقدية الرقمية، إلا أن المشرع الجزائري ركز بشكل حصري تقريبا على تنظيم نوع واحد منها فقط الأكثر إثارة للجدل، ألا وهي "العملات الافتراضية". ويتجلى هذا التخصيص من خلال المادة 117 مكرر 2 من القانون المالي الجزائري لسنة 2018، الذي يصنف العملات الافتراضية كأدوات مالية غير معترف بها قانونيا. وتكمن مبررات حظر هذه العملات في:

- حماية الاستقرار المالي: تعتبر السلطات أن العملات الافتراضية تشكل تهديدا على السيادة النقدية للدينار الجزائري، وقد تؤثر سلبا على النظام المالي الوطني.
- مكافحة الأنشطة غير المشروعة: مثل غسل الأموال، تمويل الإرهاب، والتهرب الضريبي.
- غياب الضمانات القانونية: لا يوجد إطار يحمي المستثمرين من الاحتيال أو تقلبات السوق.

رغم حظر القانون للتعامل بالعملات الافتراضية، استمر التداول غير الرسمي لهذه العملات، حيث واصل العديد من الجزائريين استخدام الأصول الرقمية عبر شبكات الند للند (P2P)، وشبكات (VPN)، والمنصات الخارجية لأغراض مثل التحويلات المالية والمشتريات عبر الإنترنت، متجاوزين القنوات المصرفية التقليدية. ومع ذلك، ونظرا للقيود القانونية الصارمة، فإن من ضبط متورطا في أنشطة متعلقة بالعملات المشفرة كان معرضا للملاحقة القضائية (Nechiporenko, 2025).

يظهر تقرير Triple.A أن معدل تبني العملات الافتراضية في الجزائر لا يزال متواضعا بنسبة 2.24% (ما يعادل 1.02 مليون شخص)، مما يشير إلى وجود فرص نمو كبيرة في هذا القطاع، خاصة مع وجود قاعدة مستخدمين واضحة رغم ضآلة النسبة مقارنة بعدد السكان.

الجدول 3: بيانات ملكية العملات المشفرة

Country	Data Year	Population	Ownership	Ownership Percentage	Report
DR Congo	2023	102,262,808	1,758,920	1.72%	
Canada	2023	38,781,291	2,714,177	7.00%	View Report
Tanzania	2023	67,438,106	1,621,947	2.41%	
Italy	2023	58,870,762	1,469,892	2.50%	View Report
Spain	2023	47,519,628	1,452,158	3.06%	View Report
Nepal	2023	30,896,590	1,410,342	4.56%	
Poland	2023	41,026,067	1,200,394	2.93%	View Report
Algeria	2023	45,606,480	1,022,874	2.24%	
Malaysia	2023	34,308,525	1,011,146	2.95%	View Report
Peru	2023	34,352,719	881,811	2.57%	View Report

المصدر: (Triple.A, 2024)

بينما لا تسهل البنوك المحلية تحويل العملات التقليدية إلى العملات الافتراضية، تتيح بعض منصات التداول للعديد من الجزائريين شراء وبيع العملات الافتراضية بطرق بديلة (Bianco, 2025). فيما يلي أهم منصات التداول غير مرخصة التي تم استخدامها للوصول إلى سوق العملات الافتراضية.

الجدول 4: منصات تداول العملات المشفرة في الجزائر

العملات المشفرة	رسوم التداول	طرق ايداع الدينار الجزائري	الميزات الرئيسية	التنظيم والترخيص
Bybit	+1700	جوجل باي، بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم	العقود الآجلة، نسخ التداول، التخزين، الحساب الإسلامي	يتوافق مع المعايير التنظيمية الدولية.
Binance	+350	بطاقات الائتمان/الخصم، سوق نظير إلى نظير	العقود الآجلة، التخزين، قروض العملات المشفرة، سلسلة BNB	تعمل المنصة بموجب موافقات تنظيمية في 21 دولة؛ إلا أنها غير مرخصة في الجزائر.

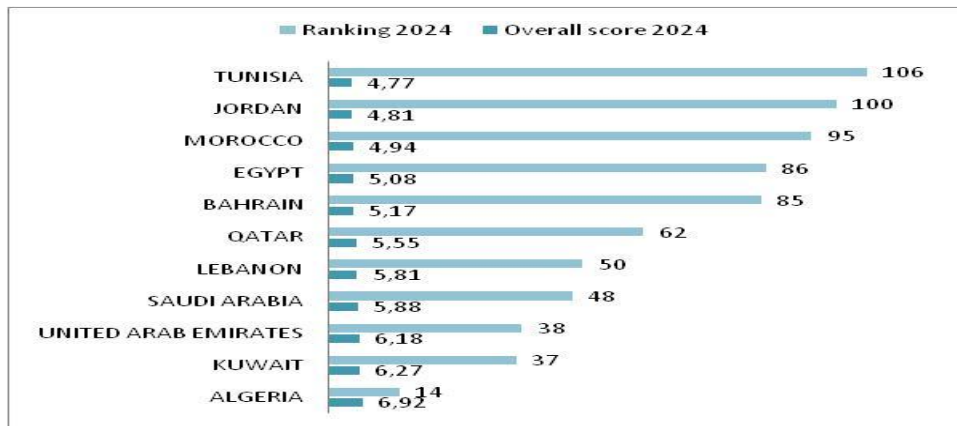
Gate.io	+3600	0.02% صانع، 0.06% آخذ	تداول نظير إلى نظير، إيداعات العملات المشفرة	محفظة Web3، سوق NFT، قروض العملات المشفرة	غير مرخص في الجزائر، ولكنه متاح للمستخدمين.
KuCoin	+900	0.1% سعر فوري	تداول نظير إلى نظير، بطاقات الائتمان/الخصم	المشتقات، التخزين، القروض، روبوت التداول	غير خاضعة للتنظيم المباشر في الجزائر.
MEXC	+1700	0% صانع، 0.01% آخذ	بطاقات الائتمان/الخصم	العقود الآجلة، رافعة مالية x200، التخزين، نسخ التداول	تعمل بموجب ترخيص عالمي، ويمكن الوصول إليها من الجزائر.

المصدر: (Bianco, 2025)

تجاهل متداولو العملات الافتراضية في الجزائر القوانين التي تحظر التعامل بها رغم العقوبات المفروضة، مما أدى إلى انتشارها عبر منصات غير مرخصة (انظر جدول رقم 4). وفي هذا الصدد، تزايدت مخاوف الدولة من استخدام هذه العملات في تمويل الأنشطة الإجرامية وغسل الأموال، نظرا لصعوبة مراقبتها وتبعيةها. وقد تفاقمت هذه المخاوف بعد تصنيف الجزائر ضمن قائمة كأول بلد عربي ضمن قائمة الدول عالية المخاطر في هذا المجال. حيث حصلت على درجة 10/6.92، واحتلت المركز 14 من بين 203 دولة عالميا وفقا لتقرير (Basel AML Index, 2024)، وهو ما يوضحه الشكل رقم (10) من التقرير المذكور.

الشكل 10: التصنيف العالمي لمؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال 2024

0 = مخاطرة منخفضة إلى 10 = مخاطرة عالية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على (Basel AML Index, 2024)

في هذا السياق، واستجابة للتداعيات المترتبة على الانتشار الواسع للعملات الافتراضية، قامت السلطات الجزائرية بإدخال تعديلات تشريعية صارمة عبر قانون 10-25 المؤرخ في 24 يوليو 2025، الذي يعدل ويتمم القانون 01-05 المتعلق بالوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما. وقد نص هذا القانون بشكل واضح على تجريم التعامل بالعملات الافتراضية داخل التراب الوطني، حيث يشمل الحظر ما يلي:

- إصدار أي نوع من الأصول الافتراضية؛
- شراء أو بيع أو حيازة العملات الافتراضية؛
- استخدامها كوسيلة للدفع أو الاستثمار؛
- التعدين (Mining) أو إنتاج أو توزيع هذه العملات؛
- الترويج أو الإعلان عن العملات الافتراضية؛

- التعامل مع منصات التحويل أو المحافظ الرقمية المرتبطة بها؛
- حيازة العملات الافتراضية تعتبر جريمة جنائية (المادة 06 مكرر من القانون رقم 10-25، 2025).
- العقوبات المالية والمسؤولية الجنائية:
- تنص المادة 31 مكرر من القانون رقم 10-25 لسنة 2025 على تجريم التعاملات غير المرخصة بالعملات الافتراضية، حيث تفرض عقوبات مالية تتراوح بين 200 ألف ومليون دينار جزائري (ما يعادل حوالي 7,700 دولار أمريكي)، إلى جانب عقوبات سجن تتراوح مدتها بين شهرين وسنة. ويُجيز القانون تطبيق العقوباتين معا (الغرامة والحبس) حتى في حالات المخالفات البسيطة، مما يضفي طابعا جنائيا خطيرا على أي تعامل غير مرخص بالعملات الافتراضية (المادة 31 مكرر من القانون رقم 10-25، 2025).
- آثار وتداعيات حظر العملات الافتراضية في الجزائر:
- لا يمكن الجزم بمدى تأثير القانون 10-25 في الوقت الراهن، إذ ستوضح آثاره الحقيقية خلال الفترة المقبلة. وقد جاء هذا التشريع استجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة، نظراً لأهميته في معالجة الأخطار المالية ومواكبة التوصيات الدولية، خاصة بعد إدراج الجزائر ضمن القائمة الرمادية من قبل فريق العمل المالي الدولي، وهو ما فرض تعزيز آليات الرقابة المالية ومواءمة التشريعات المحلية مع المعايير العالمية (Maghreb Emergent, 2025).
- غير أن هذا الحظر الصارم قد يحمل في طياته تداعيات سلبية تتمثل في:
- تقييد الابتكار الرقمي: قد يعيق حظر العملات الافتراضية تطوير تقنيات البلوكشين، التي تعد مفيدة في مجالات مثل سلاسل التوريد وأنظمة الهوية والتصويت الآمن. إذ تعد شبكات الاختبار والرموز الرقمية ضرورية لتطوير هذه التقنيات، وقد يؤدي الحظر إلى خنق الابتكار في هذا المجال.
- تأثير سلبي على الشمول المالي: قد يفاقم الحظر الفجوة المالية، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من ضعف الخدمات المصرفية التقليدية.
- هجرة الكفاءات الجزائرية المتخصصة في التكنولوجيا المالية: قد يدفع الحظر المطورين ورواد الأعمال الهجرة إلى دول ذات أنظمة أكثر مرونة، مما يضعف القدرة التنافسية للجزائر في الاقتصاد الرقمي، ويعزز عزلة البلاد عن التطورات الإقليمية في مجال التكنولوجيا المالية.
- زيادة النشاط السري غير المنظم: قد لا يؤدي الحظر إلى منع التعامل بالعملات الافتراضية، بل يدفعها إلى العمل في الخفاء مما يصعب مراقبتها ويزيد من مخاطر الأنشطة غير المشروعة (FinCrime Central, 2025).
- 2.4 التطلعات المستقبلية للعملات الرقمية في الجزائر
- استمرار الحظر: من المرجح أن تستمر الجزائر في حظر التعامل بالعملات الافتراضية؛ إذ لا تزال السلطات تعتبرها مصدرا للخطر على الأمن المالي والاستقرار الاقتصادي، مع تشديد الإجراءات الرقابية على جميع العمليات المتعلقة بها (Taghastian, 2024).
- اعتماد العملة الرقمية للبنك المركزي في الجزائر: تسعى الجزائر إلى إطلاق عملة رقمية رسمية صادرة عن البنك المركزي (CBDC) ضمن إطار مرحلي، يبدأ بمرحلة تجريبية بين البنوك تليها مرحلة التداول الاستهلاكي. تمثل هذه العملة الرقمية امتدادا إلكترونيا للعملة الورقية، وتعد جزءا من إستراتيجية شاملة لترقية نظام المدفوعات الوطني. تتميز هذه العملة بخصائص الأمان العالي، والسرعة في التنفيذ، وعدم القابلية للإلغاء، مما يعزز كفاءة

المعاملات المالية ويحد من الاعتماد على النقد التقليدي الذي لا يزال يشكل ما يقارب 80% من إجمالي المعاملات في الاقتصاد الجزائري.

وعلى الرغم من هذا التوجه الرقمي، فإن البنك المركزي الجزائري لا يهدف إلى إحلال العملة الرقمية محل النقد التقليدي تماما، بل يسعى إلى تقديم بديل رقمي يتلاءم مع السلوكيات المالية للجزائريين. تكتسب هذه المبادرة أهمية خاصة في ظل الانتشار الواسع للهواتف المحمولة، حيث يسجل وجود 38 مليون مشترك، بينهم نحو 13 مليون فرد غير متعامل مع القطاع المصرفي. ومن المتوقع أن تسهم المحافظ الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي عبر تمكين هذه الفئة من الوصول إلى الخدمات المصرفية الأساسية.

يأتي هذا الإصلاح المالي في إطار مساعي الدولة لمعالجة تحديات الاقتصاد غير الرسمي، الذي يقدر حجمه بنحو 90 مليار دولار، بالإضافة إلى تنشيط المعاملات الرقمية التي لا تتجاوز نسبتها 6% من إجمالي المدفوعات حاليا. كما يعد إدراج العملة الرقمية ضمن التشريعات الجديدة خطوة إستراتيجية لمواكبة التطورات العالمية في مجال النقود الرقمية، وتعزيز الشفافية، وترشيد النظام المالي.

غير أن نجاح هذا المشروع مرهون ليس فقط بالتطور التقني، بل أيضا بمدى قدرة السلطات على معالجة المعوقات التنظيمية والقانونية، وبناء ثقة جميع الأطراف المعنية. وفي حال تنفيذه بشكل فعال، فإن الدينار الرقمي قد يصبح أداة محورية في تعزيز الشمول المالي، وزيادة كفاءة النظام المالي، والحد من الاقتصاد الموازي، مما يسهم في بناء نظام اقتصادي أكثر شفافية ومرونة. (Kahlane, 2023)

- إمكانية حدوث تحولات تنظيمية: قد تعيد الجزائر تقييم موقفها الحالي؛ حيث يمكن أن تبدأ بتخفيف القيود تدريجيا من خلال السماح باستخدام العملات الافتراضية بشكل محدود أو الترخيص بتطبيق تقنية البلوكشين في قطاعات معينة. وقد يمهد هذا الطريق لاعتماد نهج أكثر دقة تجاه الأصول الرقمية، يوازن بين الحفاظ على الاستقرار المالي والاستفادة من إمكانيات الابتكار التي تتيحها هذه العملات.
- التأثيرات الإقليمية والضغوط التنافسية: في حال نجاح الدول المجاورة في تحقيق منافع اقتصادية من اعتماد العملات الرقمية، قد يضطر صناع القرار السياسي في الجزائر إلى مراجعة موقف البلاد تجاه هذه التقنيات. وقد يتضمن ذلك تطوير إطار تنظيمي أكثر مرونة لضمان عدم تخلف الجزائر عن الركب في سياق التطور الرقمي الإقليمي، خاصة في ظل المنافسة الاقتصادية المتزايدة.
- الوعي العام: يمكن أن يؤدي تزايد الوعي العام وفهم العملات الرقمية وفوائدها المحتملة إلى تحفيز الاهتمام الشعبي. قد يؤدي هذا الوعي المتزايد، إلى جانب التحسينات التكنولوجية، إلى خلق ضغط مجتمعي (من القاعدة إلى القمة) لإعادة النظر في اللوائح التنظيمية الحالية. على المدى البعيد، قد يؤدي هذا إلى حوار وطني أكثر شمولاً حول دور العملات الرقمية في النظام المالي الجزائري، واحتمال انتقال تدريجي من النهج التقييدي الحالي إلى سياسات أكثر انفتاحاً (Eniola, 2024).

5 الخاتمة

بعد استعراض التحولات الجذرية في سوق العملات الرقمية عالميا ومحليا، يتضح أن هذا القطاع يمثل فرصة وتحديا في آن واحد. فبينما يظهر الانتشار الواسع للعملات الافتراضية إمكانيات كبيرة للتحويل الرقمي والشمول المالي، تظل التحديات الحادة والمخاطر الأمنية وتنظيمية عوائق أمام تبنيها بشكل آمن ومستقر. وقد انعكس هذا على التباين في مواقف الدول، بين تشريع حذر، وحظر كامل، أو تبني استباقي عبر العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs).

في هذا السياق، تتبنى الجزائر سياسة صارمة تجرم التعامل بالعملات الافتراضية (القانون 10-25)، مستندة إلى مخاوف تتعلق بالسيادة النقدية ومكافحة الأنشطة غير المشروعة، خاصة في ظل تصنيفها كواحدة من الدول عالية المخاطر وفق مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال. وهذا الموقف يبدو استجابة رشيدة في المدى القصير، نظرا لضعف البنية التحتية التنظيمية والتقنية التي قد تزيد من مخاطر الاستخدام غير الآمن للعملات الافتراضية. إلا أن هذا الحظر المطلق قد يكون مبالغا فيه على المدى الطويل؛ إذ يفوت على الاقتصاد الوطني فرص الابتكار الرقمي ويبقيه خارج المنظومة المالية العالمية سريعة التطور.

- ختاما، تقف الجزائر أمام تحد معقد، يتمثل في الموازنة بين حماية استقرارها الاقتصادي ونظامها المالي ومسايرة تحولات رقمية عالمية التي أصبحت ضرورة حتمية. وعليه، تقترح الدراسة ما يلي:
- الانتقال من منطق الحظر المطلق إلى وضع إطار قانوني مرن يراقب المعاملات ويحدد شروط الاستخدام الآمن، مع فرض تراخيص صارمة للمنصات العاملة في هذا المجال.
 - تسريع إصدار الدينار الرقمي كأولوية إستراتيجية؛ لسد الفراغ في سوق المدفوعات الرقمية، مع ضمان تكامله مع الأنظمة المالية التقليدية.
 - تعزيز الرقابة السيبرانية من خلال تطوير أدوات متقدمة لكشف المعاملات المشبوهة، بالتعاون مع الدول الرائدة في هذا المجال.
 - زيادة التوعية المجتمعية بمخاطر العملات الافتراضية، مع تسليط الضوء على البدائل المطروحة.
 - تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية وتقنيات البلوكشين؛ لمواكبة التطورات العالمية.
 - دعم برامج التعليمية والتكوينية في مجالات التكنولوجيا المالية؛ لبناء كفاءات وطنية قادرة على قيادة عملية التحول الرقمي.

6 قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. احمد يحي محمد. (2021). العملات الرقمية نشأتها و تطورها ومخاطر التعامل فيها. *المجلة العلمية- كلية التجارة-جامعة* /سيوط ، 73 ، 136.
2. المادة 06 مكرر من القانون رقم 10-25 المادة 06 مكرر من القانون رقم 10-25. (24 جويلية، 2025). *متعلق بالوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما*. (48). *الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية المؤرخة في 30 جويلية 2025*.
3. المادة 31 مكرر من القانون رقم 10-25 المادة 31 مكرر من القانون رقم 10-25. (24 جويلية، 2025). *متعلق بالوقاية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما*. *الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخة في 30 جويلية 2025*.
4. رند محمد مهيمن فتحي الأدهم. (2023). *نحو تنظيم قانوني للعملات الرقمية (دراسة مقارنة)*. 90. الاردن: جامعة الشرق الاوسط.
5. صونية عابد. (2024). *العملات الرقمية والاستقرار المالي- المزايا والمخاطر والتحديات. العملات الرقمية وتحديات الأمن السيبراني*. بشار: جامعة طاهري محمد، 15.
6. عبد الرحمان عزاوي. (26 ابريل، 2025). *اثر العملات الرقمية على النظام المالي التقليدي*. تاريخ الاسترداد 3 ماي، 2025، من <https://n9.cl/moo0w>
7. علي محمد الخوري. (2021). *المدفوعات الالكترونية و العملات الرقمية دراسة حول المتغيرات التي فرضتها التكنولوجيات الحديثة على المفاهيم المرتبطة بالنقد ودور العملات الرقمية في تشكيل مستقبل الاسواق المالية (الإصدار 1)*. القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالجامعة العربية.

8. مصطفى محمد سائر احمد. (2023). العملات الرقمية من وجهة نظر اقتصادية وقانونية. 34. سوريا: الجمهورية العربية السورية.
 9. نائل حامد حمادنه. (2025). *العملات الرقمية وآثارها على الصيرفة الإسلامية*. دار الجنان للنشر والتوزيع.
- ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:
1. Almi, H., Hmaza, Z., & Boucenna, W. (2025). Digital Economy and Its Role in Enhancing Financial Institutions in Algeria. *Economic Researcher Review* , 13 (1), 89.
 2. Atlantic council. (2025, July 2025). *central bank digital currency scroll to explore*. Consulted on July 23, 2025, sur Atlantic council: <https://www.atlanticcouncil.org/cbdctracker/>
 3. Basel AML Index. (2024). *Public Edition Global ranking in 2024*. Consulted on July 8, 2025, on Basel AML Index: <https://index.baselgovernance.org/ranking>
 4. Bianco, A. (2025, Feb 16). *Best Crypto Exchanges in Algeria*, Datawallet. Consulted on June 30, 2025, on <https://www.datawallet.com/crypto/best-crypto-exchanges-algeria>
 5. Binder, M. (2024, Sept 10). *Somehow crypto scams grew by nearly 50 percent last year Remember crypto scams? You should. They never actually left*. Consulted on June 8, 2025, on mashable Middle East: <https://me.mashable.com/tech/46357/somehow-crypto-scams-grew-by-nearly-50-percent-last-year>
 6. Countryconomy.com. (2025). *Algeria:Global Innovation index*. Consulted on July 29, 2025, on Countryconomy.com: <https://countryeconomy.com/government/global-innovation-index/algeria>
 7. Crypto.com. (2023). *Crypto Trading Platform Buy Bitcoin, Ethereum, and 400+ crypto*. Consulted on June 8, 2025, on Crypto.com: <https://crypto.com>
 8. De Witte, F. (2021, Oct 20). *Round Table "Digital currencies for a digital future?"* Consulted on May 3, 2025, on treasuryxl: <https://treasuryxl.com/blog/recap-3-round-table-digital-currencies-for-a-digital-future-toekomst-betalingsverkeer/>
 9. Djallal, B. (2025, Mai 29). *Économie numérique en Algérie : Sortir du discours, Entrer dans l'action*. Consulté le Juillet 7, 2025, sur Linkdin: itewebe: <https://www.linkedin.com/pulse/%C3%A9conomie-num%C3%A9rique-en-alg%C3%A9rie-sortir-du-discours-dans-bouabdallah-flw1e>
 10. Dutta, S., & Lanvin, B. (2024). *Network Readiness Index 2024 Building a Digital Tomorrow: Public-Private Partnerships for Digital Readiness*. portulans institute.
 11. Eniola, O. (2024, nov 18). *Crypto Adoption Around the World: Algeria*. Consulted on July 30, 2025, on Upay: <https://blog.upay.best/crypto-adoption/algeria/>
 12. FinCrime Central. (2025). *New Algerian Law Criminalizes Digital Assets And Mining Activities*. Consulted on Aug 10, 2025, on FinCrime Central: <https://fincrimcentral.com/contact-us/>
 13. Jakšić, M., Todorović, V., & Matić, J. (2023). The Influence of Digital Currency on the Banking Sector in Europe. *Economic Themes* , 4 (60), 486-487.
 14. Kahlane, A. (2023, Juin 1). *Une monnaie numérique pour l'Algérie*. Consulté le juillet 28, 2025, sur Linkdin: <https://fr.linkedin.com/pulse/une-monnaie-num%C3%A9rique-pour-lalg%C3%A9rie-ali-kahlane-ph-d>
 15. Liu, G. (2024). the Development of Blockchain-Based Digital Currencies and Their Impact on the Global Financial System. *Open Journal of Social Sciences* , 12 (10), 235.
 16. Maghreb Emergent. (2025, juillet 28). *Cryptomonnaies : entre interdiction et encadrement, l'Algérie a fait son choix*. Consulté le Aout 1, 2025, sur Maghreb Emergent: <https://maghrebemergent.news/fr/cryptomonnaies-entre-interdiction-et-encadrement-lalgerie-a-fait-son-choix/#>
 17. Mehraneh, H. (2025, June 29). *Cryptocurrency Regulations in Algeria*. Consulted on July 29, 2025, on Coinfomania: <https://translate.google.com/?hl=fr&sl=fr&tl=ar&text=MehraneH%20Hosseini%27s%2C%20Cryptocurrency%20Regulations%20in%20Algeria%2Ccoinfomania%2CJune%2019th%2C%202025%2Cwebsite%20%3A%20https%3A%2F%2Fcoinfomania.com%2Fcryptocurrency-regulations-in-algeria>

18. Melki, F. Z., & Melki, T. (2022). The Reality of Bitcoin in Algeria and its Future Prospects. *Journal Of North African Economies* , 18 (28), 3.
19. Nechiporenko, M. (2025, Mar 26). *Algeria's Crypto Laws: Regulation & Taxation*, Traders Union. Consulted on July 28, 2025, on traders union: <https://tradersunion.com/interesting-articles/what-is-cryptocurrency/crypto-regulation/in-algeria/>
20. Nordwall, M. (2023). *Federal Bureau of Investigation cryptocurrency Fraud Report*. Internet crime complaint center.
21. Ouahab, S., & Koudjil, M. (2024). Digitization of Algerian financial institutions: transformation challenges and security risks. *Journal of Economic Perspectives* , 18 (11), 2207.
22. Pangarkar, T. (2025, Jan 14). *Digital Currency Statistics 2025 By Secure Way For Transaction* . Consulted on May 6, 2025, on <https://scoop.market.us/digital-currency-statistics/>
23. Portulans Institute. (2024). *The Network Readiness Index Algeria*. Washington.
24. Sabry, F. (2021). *Monnaie Numérique: Alors que toutes les crypto-monnaies peuvent être qualifiées de monnaies numériques, l'inverse n'est pas vrai*. Livres électroniques.
25. Taghastian, M. (2024, Sept 8). *Cryptocurrencies in AlgeriaDZ: Between Ban and Digital Future*,Binance square. Consulted on June 10, 2025, on binance square: <https://www.binance.com/en/square/post/13245138841273>
26. TreasurUp. (2025, May 21). *Stablecoins in 2025: The Strategic Playbook for Banks*. Consulted on June 6, 2025, on TreasurUp: <https://treasurup.com/stablecoins-strategic-playbook-banks-2025/>
27. Triple.A. (2024, May). *Cryptocurrency Adoption is Growing Worldwide*. Consulted on June 9, 2025, on Triple.A: <https://www.triple-a.io/cryptocurrency-ownership-data>
28. Triple-A. (2024). *The State of Global Cryptocurrency Ownership in 2024 An in-depth look at cryptocurrency ownership trends across the globe and their evolving role within the financial ecosystem*. Triple-A.
29. Vantage. (2025, Mar 24). *How Does Digital Currency Work?* Consulted on May 1, 2025, on Vantage: https://www.vantagemarkets.com/academy/how-digital-currency-works/?gad_source=5&gad_campaignid=22799632521&gclid=EAlaIqObChMIqMmZ8o3qigMVYpKDBx1NsCbuEAAYASAAEgKyevD_BwE
30. Wu, Y., & Zhu, W. (2024). *Les fondamentaux de la monnaie numérique Démystifier l'expérimentation sociale de la nouvelle monnaie*. Chine: Springer Nature.